ظاهرة المخالفة الصّوتية
بين تنظير المحدثين وتطبيقات القدامى

د/ المهدي بوروبة
جامعة تلمسان

من المسلّم به أنّ اللّغة العربيّة لا تركن إلى التّماثل بوصفه الملاذ الأوحد لها في معالجة ما يشوب أبنيتها من اضطراب صوتيّ، بل قد تتّخذ من المغايرة أو التّخالف بين الأصوات مسرباً بديلاً للتّماثل قصد تحقيق هدفها المنشود المتمثّل في درء الثّقل ورأب كلّ تصدّع يمسّ أبنيتها من جراء التّماثل، وذلك سعياً منها إلى إحداث تكييف يعيد للوحدة اللّغويّة توازنها أثناء مسيرتها في التيار الكلاميّ.(1)

والمخالفة كما هي في منظور الدّرس الصّوتي الحديث "جنوح أحد الصّوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير"،(2) أو هي على حد قول الدكتور أحمد مختار عمر: "تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين.(3) ويراها غيرهما بأنّها قانون "يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر".(4) ويغلب أن يكون الصّوت الجديد المخالف به أحد الصّوائت الطّوال أو صوتاً من المجموعة المائعة.(5)

ويرى جلّ علماء الأصوات أنّ المخالفة هي الوجه المقابل والمعدّل لآثار المماثلة السّلبيّة، لأنّها تهدف في منحاها إلى التّقليل أو التّخلّص من الفروق المميّزة للأصوات. فهذا برتيل مالمبرج يرى أنّه لو قدّر لهذا الاتجاه أن يعمل بلا ضابط لانتهى الأمر بانعدام وجود الفروق التّمييزيّة تماماً بين الفونيمات التي لا غنى عنها للفهم.

وعليه، فإذا هدّدت آثار المماثلة الفروق التّمييزيّة الهامّة بين الأصوات، فالذي يحدث غالباً أنّ اللّغة تتدخّل لتقابل هذا المسار بوسيلة أخرى تمكّنها من إعادة ترسيخ الفروق الجوهريّة

والعمل على تأكيد الشّخصيّة المستقلّة للفونيمات. ويعرف التّغيير الفونتيكي الذي يجسّد تلك الفروق **بالمخالفة**.[6]

ولم يستقرّ الصّوتيّون المحدثون على مصطلح واحد ضابط لهذه الظّاهرة، بل تعدّدت تعابيرهم المقيّدة لها وتراوحت بين ألفاظ: **المخالفة**،[7] **والمغايرة**،[8] **والتّباين**،[9] **والتّمايز**،[10] **والمفارقة**.[11]

وتعدّ المخالفة من الظّواهر الصّوتيّة التي استعانت بها معظم اللّغات في التّقليل من ثقل النّطق بالمتماثلين، ولكنّ نفوذها يشغل مساحة لغويّة أقل من تلك التي تملؤها ظاهرة المماثلة، إلاّ أنّ وجودها ضروري لتحقيق التّوازن والحدّ من فاعليّة المماثلة.[12]

ويرى بعض الدّارسين المحدثين أنّ اهتمام المماثلة ينصبّ على "تيسير جانب اللّفظ عن طريق تيسير النّطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدّلاليّ الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصّوتيّن. أمّا المخالفة ... فتهدف إلى تيسير جانب الدّلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات، ولا تلقي بالاً إلى العامل النّطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصّوتيّن".[13] ومن هنا تعدّ المماثلة والمخالفة بمثابة القطبين اللّذين يتجاذبان اللّغة، ولكلّ منهما فاعليّته وتأثيره، كما أنّ لكليهما هدفه وغايته، ومن صراعهما يتحقّق التّوازن بين مطلب سهولة النّطق ومطلب سهولة التّمييز بين المعاني.[14]

هذه باقتضاب نظرة الدّرس الصّوتيّ لظاهرة المخالفة أمّا الصّورة الملتقطة لهذه الظّاهرة من تراثنا الصّوتيّ كما ارتسمت حدودها في كتب اللّغة والنّحو، فهي ناقصة تفتقر إلى الإحاطة والشّموليّة، وكذا المنهج الذي يستغرق جزئياتها على نحو ما وقرت معالمها في البّحث الصّوتيّ الحديث. فقد كانت معالجة قدامى النّحاة واللّغويّين لمسائل المخالفة موزّعة على أبواب صرفيّة متنوعة نحو: الإبدال، والإعلال، والإدغام وغيرها من الظّواهر الأخرى،[15] كما كانت أمثلتها متناثرة ضمن هذه الأبواب من دون منهج معيّن ينتظمها أو مصطلح محدّد يغطي حدودها. غير أنّ هذا لا يعني أنّ النّحاة واللّغويّين القدامى لم يعوا دور هذه الظّاهرة، أو لم يتنبّهوا إلى أهميّتها في معالجة بعض مخلّفات المماثلة، بل لقد أدركوا خطورتها وكذا المواطن التي تستوجب

حضورها في العربيّة، إلاّ أنّهم اضطربوا في الدّلالة عليها، فقد تنوّعت ألفاظ وتعابير الواحد منهم في تقييد أمثلة هذه الظّاهرة.

فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي ينعتها **بالمغايرة** متخذاً من فعل هذا المصدر هيئة للدّلالة عليها. يبدو هذا لديه في تعليقه على لفظة **ألبّ** التي رأى أنّه ينبغي أن "يقال ألبّ الرجل بمكان كذا وكذا أي أقام. وكان الوجه أن تقول: **لبّيتك**، لأنّهم شبّهوا ذلك **باللّبب**، فإذا اجتمع في الكلمة حرفان غيّروا الحرف الأخير، كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿وَقَدْ خابَ مَنْ دَسّاها﴾، والأصل **دسّسها**، فقالوا: لبيك قربت وأقمت".[16] كما يسخّر الخليل لحصر هذه الظّاهرة عبارة (**اجتماع حرفين من جنس واحد**) وذلك في قوله: "إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفاً من غير ذلك الجنس".[17]

ويستخدم سيبويه ـــ هو الآخر ـــ أوصافاً خاصّة به للدّلالة على المخالفة منها (**كراهية التّضعيف**) وذلك في قوله: "هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهيّة التّضعيف"،[18] وقوله أيضاً: "إنّما فعل هذا كراهيّة التّضعيف".[19] ويستمر سيبويه في تكريزه لهذا الوصف في مواضع متفرّقة من كتابه.[20]

ومن أوصاف سيبويه المقيّدة لأمثلة هذه الظّاهرة كذلك قوله: (**التّضعيف المستثقل**)، وذلك في حديثة عن إبدال السّين من التّاء في **استخذ** من اتّخذ، فقد نصّ على أنّهم "فعلوا هذا، لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم".[21] وقد يفضّل سيبويه استخدام الفعل المشتقّ من مصدر المخالفة للتّعبير عن هذا التّغيّر وذلك في تحليله لفظة **حيوان** التي رأى أنّ العرب كرهت "أن تكون الياء ساكنة و لم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدوا الواو **ليختلف** الحرفان".[22]

وعلى سمت سيبويه يمضي كلّ من أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني، متخذين من الأوصاف نفسها للدّلالة على هذه الظّاهرة.[23]

وينتقي الفرّاء عبارة (**إبدال الشّديد**) وصفاً لتعيين هذا التّغيّر المضاد للتماثل، فيقول: "والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو".[24] ويعبّر المبرّد عن ذلك بطائفة من

الأوصاف منها (**استثقال التّضعيف**)، و(**التقاء حرفين من جنس واحد**)، و(**التّفريق بين المضاعفين**).[25]

والمخالفة مظهر من مظاهر التّطوّر، ومحطّة من محطّاته تتدرّج فيه الأصوات عبر مسار تحوّلي يتجه نحو الأيسر والأسهل. فالإنسان يسعى دوماً إلى تلمّس الأصوات السّهلة التي لا يكلّف إنتاجها جهداً عضليّاً مضنيّاً، ولذلك تراه يجنح مع الأيام إلى تعويض تلك الأصوات الصّعبة في لغته بنظائرها السّهلة.[26]

ولعل هذا المنحى هو الذي دفع بالأستاذ أروتيز hurwitz إلى عدّ قسم من الألفاظ العربيّة التي تشغل الأصوات المائعة أو الصّوائت الطّوال جزءًا من بنيتها التّركيبيّة إلى أنّها تولّدت نتيجة عامل المخالفة الذي يقضي بإبدال أحد المثلين صوتاً من المجموعة المخالف بها.[27]

ويدّعم هذا الدّارس افتراضه ببعض الشّواهد التي انتقاها من المعاجم العربيّة القديمة، فهو يرى أنّ ألفاظاً نحو **حرجل**، **وجلمد**، **وعنكب**، **وعرقب**، **وقرمط**، **وفلطح** لا مرية في أنّها تكون قد انحدرت من بنائها الرّباعيّ المضعّف تحت وطأة تأثير قانون المخالفة وصيغها كالآتي: **حجّل**، **وجمّد**، **وعكّب**، **وعقّب**، **وقمّط**، **وفلطح**. ويوثّق هذا الدّارس زعمه بوجود هذه المقابلات المضعّفة إلى جانب الصّيغ السّابقة التي عمل فيها قانون المخالفة، فهذا في رأيه دليل على أنّ الأولى صورة متطورة من الثّانية،[28] ثمّ يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ الأصوات المائعة مسلك من مسالك العربيّة في التّخلّص من ثقل التّماثل، وممر مرن إلى الصّيغ المضعفّة.[29]

ولئن نظرنا إلى مجموع الأمثلة التي ساقها النّحاة واللّغويّون القدامى شواهد على تبني العربيّة المخالفة مسلكاً لإقصاء الثّقل النّاجم عن تتابع المتماثلين، فإنّنا نجدها على أربعة أصناف.

1- المخالفة بين الصامتين المتماثلين:

في هذا النّوع تسعفنا كتب اللّغة والنّحو فتمدّنا بطائفة واسعة من الكلمات التي تتابع فيها مثلان كرهت العربيّة الجمع بينهما، فعملت على إبدال أحدهما صوتاً آخر من غير جنس

الصّامت المضعّف هو في الغالب، إمّا صوت من الصّوائت الطّوال، أو واحد من أشباهها، وإمّا صوت من المجموعة المائعة، وهي جميعاً لا يتطلب إحداثها مجهوداً عضليّاً أكبر.

فمن أمثلة إبدال أحد المثلين صوتاً صائتاً أو شبيهاً بالصّائت نذكر ما أورده المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين إمّا سماعاً من العرب، وإمّا نقلاً عن شيوخهم الذين شافهوا الأعراب في بواديهم. وذلك كما يبدو في النماذج التي خولف فيها بين عنصّري التّضعيف بصوت من الصّوائت الطّوال بدءاً بصائت الفتح ثمّ بالياء فالواو.

داوية > دوّية[30]

الذام > الذّم[31]

تسرى > وتسرّر[32]

تصدى > وتصدّد[33]

ضارة المرأة > وضرّتها[34]

تقضّى > من تقضّض[35]

تلعى > من اللّعاع[36]

تمطى > من تمطّط[37]

عايرت الموازين > عيّرتها[38]

والظّاهر في هذه الأمثلة، أنّ العربيّة التمست في تجاوزها ثقل التّماثل سبيل المخالفة بين عنصّريه، وذلك بإبدال أحدهما ألفاً، لأنّه أخفّ الأصوات وأيسرها، فهي في تصوّر الفرّاء "صوت يخرج من خرق الفم بلا كلفة".[39] ويعلّل سيبويه خفّة صوت الألف وسهولة إخراجه بقوله: "إنّما خفّت الألف هذه الخفّة، لأنّه ليس منها علاج على اللّسان والشّفة، ولا تحرّك أبداً، فإنّما هي بمنزلة النّفس".[40] ومن هنا مالت العربيّة إلى إبدالها من بعض ما ستعصى عليها نطقه من الأصوات كلّما سنح السّياق اللّغويّ بذلك.

أمّا أمثلة المخالفة التي حملتها بعض مصادر اللّغة والنّحو، وقد آثرت فيها العربيّة صوت الياء بديلاً لأحد المتماثلين، فنذكر الألفاظ الآتية:

ديباج > في دبّاج[41]

ديماس > في دمّاس[42]

دينار > في دنّار[43]

ديوان > في دوّان[44]

ريز > في رزّ[45]

زير > في زرّ[46]

شيراز > في شرّاز[47]

قيراط > في قرّاط.[48]

وثمّة في معاجم اللّغة وكتب القلب والإبدال كلمات كثيرة اجتمع فيها مثلان، ثمّ مالت العربيّة في المخالفة بينهما تخفيفاً للنّطق إلى إبدال أحدهما ياءً. وقد شاع هذا الإبدال في العربيّة حتى كاد يستغرق أصوات المنظومة كاملة. ولعلّ السرّ في إيثارها ههنا الياء مردّه إلى طبيعتها الصّوتيّة، فهي صوت "مجهور مخرجها من وسط اللّسان، فلمّا توسّط مخرجها الفمّ، وكان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها، كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها".[49]

ومن أقوال سيبويه المؤكّدة لهذا المنحى في العربيّة، أي فرارها من صعوبة النّطق بالمتماثلين، ثمّ الإهابة بأحدهما نحو الياء، ما ذكره في تعليله لصنيع أناس من العرب استعصى عليهم الجمع بين هاءين في بناء واحد نحو: **دهدهت**، فمالوا بها إلى **دهديت** بإبدال "الياء من الهاء لشبهها بها، وأنّها في الخفاء والخفّة نحوها".[50] والسّبيل نفسه يرتديه الفرّاء الذي نصّ، هو الآخر، على أنّ "العرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء ... من ذلك قولهم: **دينار** أصله **دنّار**، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه **دنانير** ... و**ديوان** كان أصله **دوّان**، لجمعهم إيّاه دواوين، و**ديباج دبابيج**، و**قيراط قراريط**، كأنّه كان **قرّاط**".[51]

ومن مثل هذه التّعابير التي ترجّح استخفاف العرب للياء، واستحسانها المخالفة بها بين المتماثلين، ما نصّادفه عند المبرّد الذي نصّ على أنّ قوماً من العرب متى وقع التّضعيف في كلامهم "أبدلوا الياء من الثّاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد".[52]

وعلى الرّغم من ذيوع هذا الإبدال في العربيّة وكثرة الشّواهد الدّالة عليه في باب المخالفة بين المثلين، إلاّ أنّ نحاة العربيّة سلكوه ضمن الإبدال الشّاذ غير المنقاس كما يدلّ على ذلك قول سيبويه: "هذا باب ما شذّ، فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهيّة التّضعيف، وليس بمطّرد. وذلك قولك: **تسرّيت وتظنّيت، وتقصّيت** من القصّة و**أمليت**"،[53] وقوله أيضاً: "هذا باب ما كان شاذّاً ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس مطّرد"،[54] ثمّ يتبع سيبويه هذا القول بذكر أمثلة عن هذا النّوع من الإبدال المخالف به.

وإلى جانب تلك الكثرة الكثيرة من النّماذج التي آثرت فيها العربيّة المخالفة بصوت الياء، لما يتميّز به من الخفّة والسّهولة في إنتاجه، فهناك عيّنة أخرى من الكلمات العربيّة أدى نظام الصّياغة فيها إلى تجاور صوتين متماثلين ابتغت العربيّة المخالفة بينهما بإبدال أحدهما واواً نحو:

الجوب > في الجبّ.[55]

العوس > في العسّ.[56]

عوش الطّائر> في عشّ الطّائر.[57]

الموخ > في المخّ.[58]

يشبو > في يشبّ.[59]

والملاحظ في هذه الأمثلة، أنّ العرب استثقلت التّماثل التّام فعملت على فكّه، ثمّ الاستعاضة عن أحد عنصّريه بواو فراراً من استعمال ألسنتهم من موضع واحد، ثمّ العودة إليه، فلمّا كان ذلك تعباً عُليهم آثروا الاختلاف بين الصّامتين، فأبدلوا بأحدهما الواو لما تتميّز به من خفّة وسهولة في التّحقيق.[60]

ويتبيّن لنا ممّا سبق أنّ العربيّة كما تستعين بالصّوائت الطّوال في درئها ثقل توالي مثلين في كلمة واحدة، كذلك قد تستنجد لتحقيق الغاية نفسها بصوت من الأصوات المائعة.

ولعلّ ارتضاء العربيّة الجمع بين طائفتي الصّائتة والمائعة وإشراكهما في تجاوز مؤونة النّطق بالمتماثلين مردّه إلى تلك المشابهة التي تلتقي عندها المجموعتان، فهما متوافقتان في كثير

من الخواصّ الصّوتيّة أبرزها أنّ الأصوات المائعة (**ل م ن ر**) تتميّز باتّساع مجراها ممّا أدى إلى قلّة احتكاكها، ومن ثمّ ضعف الحفيف المصاحب لها، وهذه ميزة تتّصف بها الصّوائت لانعدام الحوائل التي تعترض سبيلها في مجراها، ولذلك لا يسمع معها أيّ نوع من أنواع الحفيف.[61]

وقد اهتدى البحث الصّوتيّ الحديث إلى أنّ الأصوات المائعة تتميّز بقوّة إسماع عاليّة فهي من أندى الأصوات وأصغاها لشدّة ارتفاع رنينها فهي تحتلّ المرتبة الثّانية، بعد الصّوائت، من حيث قوّة الرّنين في سلّم جسبرسن الذي يتشكّل من ثماني درجات يبدأ بأضعف الأصوات رنيناً لينتهي بأقواها.[62]

وكشفت الإحصاءات التي قام بها اللّسانيّون العرب قديماً وحديثاً عن كثرة شيوع الأصوات المائعة في كلام العرب. فهذا الفيروز آبادي يصرّح أنّ أكثر الأصوات الصّامتة استخداماً في القرآن الكريم ـــ بعد الصّوائت ـــ اللاّم، ثمّ النّون، ثمّ الميم فالرّاء. فقد بلغ تكرار الصّوت الأوّل 33522 مرّة، والثّاني 26525 مرّة، والثّالث 26135 مرّة، والرّابع 11793 مرّة.[63]

وقد أكّدت هذه النّتائج جامعة الكويت التي قام بها نخبة من الأساتذة بإحصاء جذور اللّغة العربيّة في أشهر المعاجم العربيّة القديمة، وهي **الصّحاح واللّسان والتّاج**، مستعينين في ذلك بخدمات الحاسوب (الكبتار) فكانت نسبة ذيوع الأصوات المائعة في اللّغة العربيّة تفوق بكثير نسبة ورود بقيّة الأصوات الصّامتة الأخرى.[64]

وعليه، فإنّ تقاطع المجموعتين الصائتة والمائعة في هذه الخواصّ وغيرها هو السرّ في إقبال العربيّة على المناوبة بينهما في التّخلّص من ثقل المثلين حسب كلّ سياق وما يسمح به كما سيتضح من الأمثلة الآتية:

ألنْدَدٌ > من اللَّدَد.[65]

عُرُنْد > في عُـــرُدّ[66]

ذُرْنوح > في ذُرّوح[67]

إنجانة > في إجّانة

إنحاص > في إجّاص

أترنج > في أترجّ[68]

جلمط رأسه > في جلّط[69]

طرمح > في طرّح[70]

مفلطح > في مفطّح[71]

حدلق الرجل > في حدّق[72]

الخدرّنق > في الخدنّق[73]

فرطح > في فطّح[71]

الفرقعة > في فقّع[74]

والنّاظر في هذه الأمثلة يدرك أنّ العربيّة قد جنحت في تخلصها من ثقل التّماثل الوارد فيها بالتماسها صوتاً من المجموعة المائعة التي أثبتت الدّراسة الصّوتيّة قديماً وحديثاً وجود صلة شبه وقرابة بينها وبين الصّوائت الطّوال.[75]

ومن هنا اختارت العربيّة النّون بديلاً عن أحد عنصّري التّضعيف في الكلمات السّت الأولى فراراً من تتابع لامين أو راءين أو جيمين، كما هي في نسق ورود هذه الألفاظ واستقرت على الميم تعويضاً عن أحد صوتي اللاّم والرّاء المضعّفين في اللّفظتين السّابعة والثّامنة. كما آثرت اللاّم بديلاً للطّاء والدّال تفادياً للجمع بين المتماثلين منهما في نطق واحد، كما في المثالين التّاسع والعاشر، ومالت العربيّة إلى الرّاء مفضّلة إيّاها عن النّطق بالمدغم من النّون والطّاء والقّاف في الأنموذج الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

وممّا تقدّم يتبدى لنا أنّ سلوك هذه الكلمات في تطورها سبيل التّخلّص من أحد المثلين المتتابعين مردّه إلى أنّ النّطق بالصّوت المضعّف يجهد آلة التّصويت، لأنّه يتطلّب في تحقيقه مجهوداً عضليّاً أكبر، ومن هنا آلت في مسارها التّخفيفي إلى استبدال بأحد المثلين صوتاً مائعاً، لأنّه لا يستلزم لإنتاجه مجهوداً كالذي يحتاجه الصّوت المضعّف لإصداره.

وقد تعزف العربيّة عن المخالفة بصوت من الأصوات المعهودة، أي الصّائتة والمائعة، في فرارها من توالي الأمثال لتطلب أصواتاً أخرى من المنظومة العربيّة لتحقيق الغرض نفسه. ومن ذلك مثلاً اختيارها السّين بديلاً للتّاء في نحو قول بعض العرب: "**استخذ** فلان أرضاً، يريد اتّخذ أرضاً".[76] وقد علّل سيبويه هذا الصّنيع لديهم بقوله: "أبدلوا السّين مكان التّاء في اتّخذ ... كراهيّة التّضعيف".[76]

والظّاهر أنّ سبب تفضيل هؤلاء القوم السّين في سعيهم إلى التّخفيف من ثقل التّماثل التّام أو الإدغام يعود إلى ما ذكره الخليل الذي نصّ على أنّ العرب تستحسن السّين في أبنيتها وبخاصّة أبنية الأسماء الرّباعيّة وما فوقها إذا كانت معراة من أصوات الذّلاقة وذلك لوضوح هذا الصّوت واستلذاذهم لجرسه.[77]

ومن قبيل هذه الأمثلة أيضاً استبدالهم بأحد صوتي السّين المتجاورين تاءً. وذلك في مرحلة من مراحل التّقلبات الصّوتيّة التي تعتري لفظة **ستّ** وهي في حركتها التّطوّريّة صوب التّماثل التّام. فقد ذكر النّحاة أنّ أصل هذه الكلمة **سدس** وأنّ ممّا دعا العرب إلى الإهابة بها نحو **ستّ** كونها "ممّا كثر استعماله في كلامهم وأنّ السّين مضاعفة وليس بينهما حاجز قويّ والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السّين، فكرهوا إدغام الدّال فيزداد الحرف سيناً فتلتقي السّينات، و لم تكن السّين لتدغم في الدّال ... فأبدلوا مكان السّين أشبه الحروف بها من موضع الدّال، لئلا يصيروا إلى أثقل ممّا فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التّاء، كأنّه قال: **سدْت**".[78] ومن صور التّماثل المستثقل الذي كرهت العرب الجمع بين عنصريه فاستعانت في المخالفة بينهما بصوت التّاء، نذكر ما يحدث لتلك الكلمات التي تتصدّر أبنيتها واو مضمومة نحو **تراث وتخمة، وتجاه، والتكلان**.[79] فالبناء التّقديري لهذه الألفاظ كما يقرّره نظام الصّياغة الأصليّ هو **وُراث، ووُخْمة، ووُجاه، والوُكلان** فقد استثقلت العرب القران بين المتجانسين الواو والضّمة لأنّهما في حكم المتماثلين وحركة الضمّة في عرف المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين حرف صغير من طبيعة الواو نفسها، ومن هنا كانوا يطلقون على الضمّة الـــواو الصّغيرة،[80] كما اعتادوا على نعت الواو بالضمّة المشبعة.[81] وعليه "لّما كان بين الحركات والحروف هذه

المناسبة أجروا الواو والضمّة مـــجرى الواوين المجتمعتين"،[82] فعملوا على المخالفة بينهما بإبدال الواو تاءً تخفيفاً للنّطق وتسهيلاً له. وقد ردّ السّيرافي سبب اختيارهم التّاء ههنا إلى كونها أقرب الأصوات من الواو وأشبهها بها في الزّيادة والبدل.[83]

ومن هنا، فالعرب لم تتقيّد في معالجتها لثقل التّماثل بالأصوات التي اعتادت المخالفة بها، بل دعاها ذوقها إلى روم أصوات أخرى لبلوغ مرماها المتمثّل في تجاوز ثقل الجمع بين المثلين في حالتي الإدغام أو التّجاور. وبناءً على هذا آثرت العرب السّين والتّاء دون غيرهما من الأصوات المعهودة، فخالفت بهما بين المضعّفين في الكلمتين السّابقتين على الرّغم من كونهما من حيث الخفّة وبذل الجهد دون الصّوائت أو أشباهها أي المائعة.

غير أنّه لقلّة نماذج هذا الضّرب من المخـــالفة عدّه النّحـــاة واللّغويّون شاذّا لا يضبطه قياس. قال سيبويه: "هذا باب ما كان شاذّا ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد".[84] ثمّ قال سيبويه: "إنّما فعلوا هذا، لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم".[85]

ومن مظاهر التّماثل المستثقل الذي عملت العرب على تجنّبه، بالتماسها صوتاً آخر خارج المجموعة التي دأبت على المخالفة بها، نذكر إبدالهم الهمزة من الواو المضمومة ضمّاً لازماً في أول الكلمة وحشوها. فمثال قلبها وهي تتصدر البناء قولهم: **أُجوه** في وُجوه، **وأُوري** في وُوري، **وأُعد** في وُعد، ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذا الرُّسُلُ أُقّتَتْ﴾.[86] ومثال إبدالها همزة، وهي تحتلّ عين الكلمة فمن شواهدهم على ذلك قولهم: **أثؤُب** في أثوُب جمع ثوب، **وأنؤُر** في أنوُر جمع نار، **وأدؤُر** في أدوُر جمع دار، **وأسْؤُق** في أسْوُق جمع سوق.[87]

ويرى المتقدّمون من النّحاة أنّ مسوغ إبدال العرب الواو المضمومة همزة يرجع إلى كون "الواو تستثقل مالا يستثقل غيرها من الحروف، فإذا كان ذلك في أول الكلمة كان أثقل من أن يكون في الحشو منها. وقد يكون أكثر ما قلب من الواوات ... ما كان منها مضموماً في أول الكلمة ... والدّليل على أنّ الواو أثقل من غيرها أنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها. والدّليل على أنّ الضمّة فيها تثقلها أنّها متى كانت مضمومة جاز قلبها إلى الهمزة أين وقعت على الشّرط الذي وصفنا. والدّليل على أنّ أول الكلمة أثقل وأولى بالإعلال من

الحشو أنّ الواو إذا كانت مكسورة في أول الكلمة جاز همزها كقولنا في وسادة: **إسادة**، وفي وشاح: **إشاح** ... فلمّا كان ذلك على ما ذكرنا ووقعت الواو مضمومة في أول الكلمة جاز إبدالها لما ذكرنا فقلبت همزة".[88] كما يرون أنّ سبب تفضيل الهمزة ههنا بديلاً للواو، دون سواها من الأصوات الأخرى، فمردّه إلى تلك الوشائج الوظيفيّة التي تربط الهمزة بأصوات المدّ عامّة، فهي تبدل منهنّ كما تبدلنّ منها.[88]

وعاملت العرب كذلك الياء الواقعة وسطاً بين ألف وياء مدغمة معاملة الواو المضمومة، فأبدلت منها همزة استثقالاً لتوالي ثلاث ياءات في بناء واحد، وذلك على نحو **رائيٌّ وغائيٌّ** في النّسبة إلى **راية وغاية**، إذ الأصل فيهما **رايِيٌّ وغايِيٌّ**.[89] فقد استعص عليهم اللّفظ بهذه الياءات المتتابعة، فعملوا على التّخفيف من مؤونتها بإبدال إحداها همزة استجابة لتأثير ظاهرة المخالفة التي تميل إليها العربيّة كلّما أنهكها تجمع الأمثال.

ومن مسالك العربيّة في التّخلص من التقاء المتجانسين، أي الواو والضمّة، أنّها تعمد إلى إعادة توزيعهما في البناء، وذلك بإبعاد أحدهما عن الآخر مخالفة بينهما. ومن هذا مثلاً ما يحدث لكلمة **أيْنق** التي أصلها **أنْوُق**،[90] و "لكنّ العرب لاستثقالهم الضمّة على الواو نقلوا الواو إلى موضع الفاء لتسكن، فصارت الكلمة **أوْنق**. وقد استعملتها بعض اللّهجات العربيّة القديمة، ممّا يوضح أنّها ليست صيغة مفترضة، ثمّ قلبوا الواو ياء، فقالوا **أينق**".[91] وعليه، فإنّ من سنن العربيّة في إعادة التّوازن إلى مثل هذه الأبنية أن تعمل على نقل أحد عنصّري التتابع المتجانس إلى موقع مغاير قصد بعث الخفّة والانسياب بين أصوات الكلمة.[91]

وثمّة وجه آخر من وجوه المخالفة عرفته العربيّة، غير أنّ التّعليل فيه لا يتمّ عن طريق الإبدال أو إعادة التّوزيع أو الحذف بل تسلك اللّغة العربيّة سبيلاً آخر يتمثل في إقحام فاصل بين المتماثلين يخفّف من ثقل اجتماعهما ولعلّ من ألمع الشّواهد على هذا الضّرب من المخالفة إضافة ألف عازلة بين النّون التي هي علامة الإناث، وبين نون التّوكيد الثّقيلة لكراهة اجتماع ثلاث نونات في بناء واحد نحو قولهم للنساء في الأمر: **افعلنانّ**.[92] واشترط النّحاة في هذا الاستعمال أن تكون نون التّوكيد ثقيلة، لأنّ الألف الفارقة لا تثبت مع الخفيفة، ولهذا نصّوا

على أنّ العربيّة لا تقبل النون الخفيفة في "الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنّه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وهو ثقيل ... فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينها وبين نون الضّمير بالألف كراهيّة اجتماع الأمثال".[93]

ومن قبيل هذا أيضاً إقحامهم الألف بين الهمزتين إذا اجتمعتا عند طائفة من العرب. فقد أورد سيبويه أنّ "من العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما، كما قالوا **اخْشينانّ** ففصلوا بالألف كراهيّة التقاء هذه الحروف المضاعفة قال ذو الرّمة:

فَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النّقا آ أنْتِ أَمْ أُمّ سالِمٍ".[94]

ولعلّ ما يجري في نحو **شديدة وضرورة وخليل** في النّسبة شيء قريب من هذا، إذ إنّ العرب أبقت فيها على الياء والواو المديتين مع أنّ القياس يقتضي الحذف، ولكنّ الإبقاء عليهما كان استجابة لقانون المخالفة الذي قضى بالفصل بين المثلين تخفيفاً من مشقّة النّطق بهما.[95] وأورد سيبويه في هذا الصّدد أنّه سأل الخليل عن مصير ياء **شديدة** في النّسبة، فأجابه "لا أحذف لاستثقالهم التّضعيف وكأنّهم تنكبوا التقاء الدّالين وسائر هذا من الحروف".[96]

وقد خصّصت الدّراسات الصّوتيّة الحديثة جانباً من بحوثها لهذا النّوع من المخالفة أي لجوء اللّغة إلى خلق عازل يفصل بين المتماثلين المتماسين للحدّ من ثقل النّطق بهما مجتمعين. فهذا فندريس يرى أنّ اللّغة في كثير من المواطن تسعى إلى الحدّ من تأثير أحد المثلين في ملاصقه، وذلك بدعوتهما إلى أن "يتحصّن كلّ منهما ضدّ الآخر بوضع نوع من العازل يكون عقبة في سبيل التّأثير المتبادل بينهما".[97] كما يضيف هذا الدّارس أنّ بعض اللّغات قد تستغلّ هذه الخطوة، أي وجود العازل، فتمضي في تعميق الفروق بين المتماثلين "إلى حدّ ألاّ يبقى بينهما شيء مشترك، ثمّ يزيلا كلّ نقطة للتّشابه، وتلك هي عمليّة المفارقة التي هي ضدّ التّوافق".[98]

و لم تقف العربيّة في تطبيقها ظّاهرة المخالفة عند الحدّ من ثقل التّماثل، بل وسّعت من دائرة استخدامها لتشمل المخالفة بين المطبقين المتواليين. فقد أورد سيبويه، نقلاً عن بعض

العرب أنّهم قالوا: "**الطجع** في اضطجع، أبدل اللاّم مكان الضّاد كراهيّة التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف".[99]

وهذا ما ذهبت إليه الدّراسات الصّوتيّة الحديثة التي رأت أنّ أكثر تدخلات ظاهرة المخالفة تكون حين يلتقي مثلان من النّوع المطبق أو الرّخو عامّة، وذلك للمشقّة التي يعانيها المتكلم في إحداث هذا النّوع من الأصوات.[100] ويسجّل الدكتور إبراهيم أنيس أنّ وقوع المخالفة بين الأصوات الشّديدة في العربيّة نادر.[101]

2- المخالفة بين الصّائتين المتماثلين:

لم يقف استثمار العربيّة لظاهرة المخالفة عند حدود التّخلّص من ثقل اجتماع المثلين الصّامتين، بل قد توظفها أيضاً في معالجة ثقل النّطق بالصّوائت المتشابهة وهي في حالة تتابع، لأنّ الذّوق العربيّ كما يكره ـــ في كثير من الأحيان ـــ الجمع بين صامتين من جنس واحد في كلمة واحدة، كذلك ينفر من اللّفظ بمجموعة من الصّوائت ذات الطّبيعة الموحدة.[102]

ومن أمثلة هذا الضرب من المخالفة في تراثنا اللّغويّ نذكر ما يجري في بعض الكلمات التي يتتابع فيها صائتان للفتح، الأول منهما من النّوع الطّويل. من ذلك ما يحدث في تشكيل بناء المثنى، إذ الأصل في حركة نونه الفتح، أو هو لغة فيه على حد قول ابن مالك الذي أورد بيتاً لحميد ابن ثور يقول فيه:

على أحْوذيّيْن استقلّت عشيّةً فما هي إلاّ لـــمحةٌ وتغيبُ

ثمّ أعقبه بقوله: "هكذا أنشده الفرّاء بالفتح، وليس موضع ضرورة".[103] ومن النّماذج التي جاءت فيها نون المثنى مفتوحة كذلك قول رؤبة:

وَهْيَ تَرى سَيِّئَها إحْساناً أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ والعَيْنانا
ومِنْخَرَيْنِ، أشْبَها طُبْيَاناً.[104]

ومن بقايا الألفاظ المثناه التي احتفظت بنونها مفتوحة قول العرب: "شتان أخوك وأبوك"، أي هما متفرّقان، فهو تثنية **شتّ**.[105]

ولكن العربيّة ــ فيما يبدو ــ استثقلت الجمع بين صائتي الفتح، فعمدت إلى المخالفة بينهما تيسيراً للنّطق، وذلك بقلب الثّاني منهما صائت كسر قصير، قال سيبويه: "اعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين ... يكون في الرّفع ألفاً ... وتكون الزّيادة الثّانية نوناً ... وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرّجلان".[106] وممّا يرجّح كون نون المثنى كسرت استجابة لتأثير قانون المخالفة ما يعتري الفعل المضارع المسند إلى نون التّوكيد الثّقيلة في حال التّثنية، إذ من المعلوم أنّها مفتوحة في المفرد في مثل قولهم: لا **تفعلنّ** ذاك **واضربنّ** زيداً.[107] وممّا جاء مؤيداً لهذا في القرآن قوله تعالى: ﴿ولا تَقولَنَّ لِشَيْءٍ إنّي فاعِلٌ ذَلِكَ غدًا﴾.[108] وقال أيضاً: ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكونَنَّ مِنَ الصّاغِرين﴾.[109] كما أبقت العرب على الفتح في نون التّوكيد الثّقيلة عند إسناد الفعل إلى جمع الذكور، وذلك في نحو قولهم: **لتفعلُنّ** ذاك، **واضربَنّ** زيداً، **وأكرمُنّ** عمراً.[110] ومن هذا القبيل كذلك قوله تعالى: ﴿فلَيُبَتِّكُنَّ آذان الأَنْعامِ، ولآمُرَنَّهم فَلَيُغَيِّرُنَّ خلق الله﴾.[111]

غير أنّ الملاحظ هو عدم ثبات فتحة هذه النّون إذا وليت فتحة طويلة عند تأكيد الفعل المسند إلى المثنى أو جمع الإناث. فقد آثرت العربيّة ههنا إبدالها كسرة قصيرة وذلك بإعمال قانون المخالفة فيها كما يبدو في مثل قولهم: هل **تفعلانّ** ذلك، **وتضربانّ** زيداً.[112] وممّا جاء مناسباً لهذا الاستخدام في القرآن قوله تعالى: ﴿ولا تَتَّبِعانِّ سَبيلَ الذين لا يَعْلَمونَ﴾.[113] كما تكسر هذه النّون كذلك استجابة لتأثير قانون المخالفة في حال إلحاقها بالفعل المسند إلى جمع الإناث في مثل قول سيبويه: "إذا أدخلت الثّقيلة في فعل جميع النّساء قلت: اضْرِبْنانِّ يا نسوة، وهل تضْرِبْنانِّ ولتضربنانِّ".[114] ثمّ يتبع سيبويه هذه النّماذج بكلام يعلّل فيه تلك التّغيرات التي تعتري الفعل فتصرفه إلى تلك الدّلالة الخاصّة فيقول: "إنّما أُلحقت هذه الألف كراهية النّونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد. وكُسرت الثّقيلة ههنا لأنّها بعد ألف زائدة، فجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك، وهي فيما سوى ذلك مفتوحة".[115]

وإذا أمعنا النّظر في هذا التعليل اهتدينا إلى تصريح ضمنيّ من سيبويه يكشف فيه عن سبب ميل العرب إلى كسر نون التّوكيد. فهو يرى أن فرارهم من تجمّع النّونات دعاهم إلى إلحاق الألف عازلة بينهما قصد التّخفيف من مؤونة النّطق بها متتابعة. غير أنّ هذا الإجراء أوقعهم في ثقل ما فرّوا منه، لأنّه أدى إلى تشكيل متواليه من صوائت الفتح، وهي من الأنساق التي يأباها الذوق العربي، فيعمل على درئها بالتماس قانون المخالفة الذي يقضي بقلب الفتحة القصيرة كسرة قصيرة، لمجيئها بعد فتحة طويلة. وقد عبّر سيبويه عن هذا بقوله: "كُسرت الثّقيلة ههنا، لأنّها بعد ألف زائدة".

وممّا يعضد هذا لديه أيضاً نصّه على أنّ الأصل في حركتي نوني التّوكيد والمثنى الفتح بدليل مجيء الأولى كذلك في الفعل المسند إلى المفرد، واحتفاظ نون جمع المذكّر السّالم بفتحتها، وهي نظيرة الثّانية. وقد أجمل سيبويه القول عن مواطن فتحها، فقال: "وهي فيما سوى ذلك مفتوحة"، وكأنّه يريد أن يقول: لما غاب السّياق الدّاعي إلى المخالفة، أي ورود صائت فتح طويل يتلوه صائت قصير من جنسه، احتفظت هذه النّونات بحركتها الأصليّة التي يقرّرها لها النّظامان الصّوتيّ والصّرفيّ.

ويرى الصّوتيون المحدثون كذلك أنّ ما يصيب جمع المؤنث السّالم في حال النصّب، هو نتيجة من نتائج عمل قانون المخالفة في العربيّة. فقد تحققت في هذا الوجه تلك المتوالية المشكّلة من صائتين للفتح الأوّل منهما طويل والآخر من النّوع القصير، وهو نسق ينفر منه الذّوق العربيّ فيتخلّص منه بإبدال الثّاني كسرة قصيرة، لأنّ النّطق بمجموعة من المصوّتات من طبيعة واحدة مستكره عندهم.(116) وممّا يدلّ على أنّ أصل حركة النصّب في جمع المؤنث السّالم هي الفتحة، ما رواه المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين سماعاً من العرب كقول أبي عمرو بن العلاء: "استأصل الله **عِرْقاتَهم**"، (117) وقول الخليل بن أحمد: "رأيت **بَناتَكَ**"،(118) وقول الرّياشي: سمعت بعض العرب يقول: "أخذت **إِرَاتَهُمْ**"،(119) وقول بعض البغداديين: "سمعت **لغاتَهم**".(120)

فهذه الأمثلة وغيرها منبهة على أنّ الفتحة أصيلة في نصّب جمع المذكر السّالم، وأنّ ما آل إليه الاستخدام اللّغويّ من قلب لها إلى كسرة كان استجابة لتأثير قانون المخالفة الذي تستعين به العربيّة كلّما أدى نظامها الأصليّ في الصّياغة إلى تشكيل تلك المتوالية الموجبة لذلك. وضالّة العربيّة من هذا التّغيير بلوغ اليسر في النّطق، ومن ثمّ محاولة الاقتصار على الحدّ الأدنى من الجهد المبذول في عمليّة الإنتاج الصّوتيّ.[121]

وليست المخالفة بالإبدال هي كلّ ما تملكه اللّغة من وسائل للتّخلّص من ثقل توالي الأمثال، بل قد تميل العربيّة في كثير من المواطن إلى تبني الحذف بوصفه مسلكًا آخر يمكّنها من اختزال أحد عنصّري التّضعيف. وشواهد هذا النّوع من المخالفة في تراثنا اللّغويّ أكثر من أن تحصى. ومن ذلك ما يجري في صيغة (تفعّل) حين تلصق بها تاء المضارعة. فالمسموع في نحو هذه الأمثلة أنّ من العرب من يثبت التّاءين، ولا يرى في ذلك حرجاً، ومنهم من يستثقل الجمع بينهما، فيجنح إلى الاكتفاء بتاء واحدة. وقد رصد سيبويه الوجهين، فقال: "فإن التقت التّاءان في **تتكلمون وتتترّسون**، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهُمُ المَلائكَةُ﴾[122] و﴿تَتَجافى جُنوبُهُم عَنِ المَضاجِعِ﴾.[123] وإن شئت حذفت التّاء الثّانية وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ المَلائكَةُ والرُّوحُ فيها﴾،[124] وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُم تَمَنَّوْنَ المَوْتَ﴾.[125] وكانت الثّانية أولى بالحذف لأنّها هي التي تسكن".[126]

غير أنّ كثرة الأمثلة القرآنيّة التي سيقت على منوال هذه الصّيغة ترجّح أنّ المخالفة بالحذف أسير في كلام العرب من الإثبات. والدّليل على ذلك لفظة **تذكّرون**، فقد وردت في القرآن محذوفة التّاء سبع عشرة مرّة في مقابل **تتذكرون** التي تكرّرت ثلاث مرات بلا حذف.[127] وهناك طائفة أخرى من الكلمات التي جاء ذكرها بالحذف تخفيفاً دون إيراد نظيرها الخالي من الحذف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَكادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ﴾[128] في مقابل **تتميّز**، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهى﴾[129] بدل **تتلهى**، وقوله تعالى: ﴿نارًا تلظّى﴾،[130] بدلاً من

تتلظى.[131] وما إلى ذلك من الألفاظ التي آثرت فيها العربيّة المخالفة بالحذف تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد.

ومن صور المخالفة بالحذف أيضاً ما أورده النّحاة واللّغويّون القدامى نقلاً عن العرب، قولهم: **أحست** في أحسست، و**أَحَسْنَ** في أَحْسَسْنَ، و**ظَلْتُ** في ظَلِلْتُ، و**مَسْتُ** في مَسَسْتُ.[132] فقد كرهوا اقتران المثلين في هذه الأبنية وأشباهها، فعملوا على التّخلّص من أحدهما عن طريق الحذف وتجريد الآخر من حركته ونقلها إلى الصّامت السّابق عليه.[133]

ومن نماذج المخالفة بالحذف التي تناقلتها مصادر اللّغة والنّحو نذكر ما يعتري ألفاظ **سيّد، وميّت، وهيّن، وليّن** وبقيّة نظائرها في متن العربيّة على ألسنة كثير من العرب. فقد نصّ سيبويه وغيره من المتقدّمين على أنّ هؤلاء النّاطقين عملوا على تفادي النّطق بالعين في هذه الأبنية استثقالاً للياءات فيها حين كثر عددها. وكانت مطيّتهم في تحقيق ذلك ظاهرة المخالفة بالحذف التي آلت بفعلها الألفاظ المذكورة إلى النّطق الآتي: **سيْد، وميْت، وهيْن، وليْن**.[134]

وتكثر العربيّة من توظيف المخالفة بالحذف في مبحث النّسبة، لأنّه المسرب الذي يشيع فيه تراكم الياءات، حتى أضحى حذف بعضها عند أغلب العرب قياساً متلئباً مثل قولهم: "في ربيعة: **ربعيٌّ**، وفي حنيفة: **حنفيٌّ**، وفي جذيمة: **جذميٌّ**، وفي جهينة: **جهني**، وفي قتيبة: **قتبيٌّ**".[135] ولعلّ المسوغ في ذلك طبيعة النّسبة التي تتشكل في العربيّة من ياء مشدّدة بعد كسرة قد صادفت قبلها ياء أخرى تتخلّل بناءها، فالتقت بذلك الياءات، وهنّ كما قال سيبويه: "يكرهن إذا ضوعفن واجتمعن، كما يكره التّضعيف من غير المعتل".[136] ومن ثمّ كان على العربيّة أن تجنح إلى إعادة التّوازن إلى هذه الوحدات اللّغويّة، أي الكلمات، بحذف ياءات الحشو فراراً من ثقل التّماثل.[137] وأنكر يونس بن حبيب على ناس من العرب استساغوا إبقاء تلك الياءات في مثل النّسبة إلى: حنيفة، وسليمة، وعميرة، وسليقة، فقالوا: **حنيفيٌّ، وسليميٌّ، وعميريٌّ، وسليقيٌّ** بإثبات الياء فيها جميعاً وعدّ صنيعهم قليلاً خبيثاً.[135]

ومن وجوه المخالفة بالحذف التي عرفتها العربيّة، ما يسمى في الدّراسة الصّوتيّة الحديثة **(بالمخالفة الكميّة)** بين المقاطع الصّوتيّة، وهو لون من ألوان البحث الصّوتيّ الذي خصّه

المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين بقسط وافر من اهتمامهم، غير أنّ معالجتهم له اختلفت وما عليه منهج الصّوتيّين المحدثين عند طرقهم لمثل هذه المسائل اللّغويّة.

ولعلّ منبع تباين الطرفين في تصديهما لهذا الجانب من البحث يرجع إلى غياب دراسة نظرية مفصّلة للنسيج المقطّعي في اللّغة العربيّة في الدّراسات اللّغويّة القديمة.

ومن أمثلة هذا اللّون من المخالفة ما يعتري صائت ضمير الغائب، أي الهاء في حال الإفراد، إذ من المعلوم أن تزيد العربيّة في كميّة هذا الصّائت القصير ليصبح طويلاً عندما يكون تالياً لمقطّع قصير.[138] ويبدو هذا فيما أورده سيبويه الذي نصّ على أنّ هذه الهاء "أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنّها في الكلام كلّه هكذا".[139] ثمّ أكّدّ المبرّد بعده هذه الفكرة بقوله: "إنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة".[140]

وممّا ساقه هذان النّحويان شواهد على ما ذهبا إليه قولهما: **ضربهو** زيد، **عندهو** رجل، **ورأيتهو** يا فتى، **وأعطيتهو** يا رجل، وجاءني **غلامهو**، ومررت **بهو**. وعلى هذا الاستخدام سار الحجازيون في قراءتهم قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنا بِهو وَبِداهو الأَرْضَ﴾.[141] وهذا هو الأصل في هذه الأمثلة جميعها، وهو السّائد في اللّهجة الحجازيّة، إلاّ أنّ هناك من العرب من يؤثر المماثلة، فيميل إلى إبدال الضمّة كسرة، ثمّ يزيد في كميّتها لتناسب صائت الكسر قبلها. وذلك في نحو قولهم: مررت **بهي** قبل، ونزلت **بدارهي** يا هذا.[142] وقد علّل المبرّد هذا الاستخدام عند هؤلاء القوم، فقال: "إنّ الضمّة مستثقلة بعد الكسرة، والناس عامّة للكسرة والياء بعدها أكثر استعمالاً".[143]

ويقيس بعض العرب ميم الإضمار على الهاء فيمطّطون صائتها القصير إشباعاً له، وذلك في نحو قولهم: **عليكُمو**، **وأنتمو** ذاهبون، **وأبوهمو**، ومن هذا قراءتهم قوله تعالى: ﴿رُسُلُهُمُو بالبَيِّنات﴾.[144]

والنّاظر إلى هذه النماذج وأشباهها يرى أنّ العرب على تنوّع لهجاتهم اختلفوا بين الإبقاء على الأصل، أي الضمّ، وبين إيثار المماثلة، أي قلب الضمّة كسرة، ثمّ يعملون على

إشباع الضمّة أو الكسرة بالزّيادة في كميّتهما لينتقل مقطّعهما من القصير إلى الطّويل في حال الوصل والإدراج. وذلك عندما يجيء مقطّعهما بعد مقطّع قصير.

أمّا إذا وقعتا ــ أي الضمّة والكسرة ــ في أثر مقطّع طويل، فإنّ العربيّة تعمد هنالك إلى تقصير كميّتهما، أو اختزال زمنهما ليصبح مقطّعهما قصيراً على سبيل المخالفة الكميّة بين المقطّعين الطّويلين المتماسين.[145] وقد عرض سيبويه لهذا الاستخدام عند العرب، فنصّ على أنّه "إذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن".[146] ومثله فعل المبرّد الذي وصف صنيعهم بقوله: "اعلم أنّه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف كان الذي يُختار حذف الواو والياء بعدها".[147]

ويعلّل سيبويه سبب تخفيض كميّة نواة المقطّع الأخير أو حذف الواو والياء كما هو في اصطلاحه بكون "الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو تشبههما في المدّ، وهي أختهما، فلّما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا"،[146] ثمّ يمثّل لاعتلاله بقول العرب: "رأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى". ويقرّر أنّ أحسن القراءتين: ﴿نَزَّلْناه تَنْزيلاً﴾.[148] و﴿خُذوهُ فَغلّوهُ﴾.[149]

والملاحظ في هذه الأمثلة أنّه لّما كان المقطّع السّابق لمقطّع الهاء من النّوع الطّويل كرهت العرب إتباعه بآخر يساويه في الطّول، فعملت على المخالفة الكميّة بينهما تيسيراً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول في إنتاج المقطّعين.

والحاصل ممّا تقدّم، نخلص إلى أنّ المخالفة جميع أنواعها ظاهرة كغيرها من الظّواهر التّوازنيّة الأخرى التي تستنجد بها اللّغة العربيّة حين يتسرّب إلى أبنيتها ما يتنافى وذوقها الصّوغي، أو يتعارض مع بقيّة أنظمتها اللّغويّة. وزعم أحد الدّارسين المحدثين أنّ النّظام الصّوتيّ في الفصحى يحرص على التقاء المتخالفين، ويعمل في المقابل على درء تجمع المتنافرين، لأنّهما لا ينسجمان وطبائع العرب في مزج أصواتها، كما يجنح إلى الفرار من التّماثل، لأنّه قد يوقع في اللّبس. وعليه، فإنّ ميل العربيّة إلى التّخالف وإيثارها له فذلك لأنّه يعين على أمن اللّبس بوساطة ما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين المتخالفين.[150]

الإحالات:

(1) ينظر: علم الصّرف الصّوتيّ، ص: 150.

(2) في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، راغب فاضل المطّلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط1، 1984، ص: 283.

(3) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 329.

(4) التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 37 ودروس في علم أصوات العربيّة، جون كانتينو، ص: 26.

(5) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وفي الأصوات العربيّة دراسة في أصوات المد العربيّة، ص: 283 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 37.

(6) ينظر: الصّوتيّات، لمالمبرج، ترجمة محمد حلمي هليل، ص: 120.

(7) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 329 والأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 211 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 148 وفي الأصوات اللّغويّة لغالب فاضل المطّلبي، ص: 283.

(8) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 259.

(9) ينظر: دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 26 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 67

(10) ينظر: الصّوتيّات لبرتيل مالمبرج، ص: 120.

(11) اللّغة لفندريس، ص: 91.

(12) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330.

(13) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 148.

(14) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 292.

(15) ينظر: الكتاب، ص: 237/4 و 247 و 417 و 427 ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1 و 267/3 والمقتضب، ص: 64/1 و 246 والمنصّف، ص: 240/1.

(16) كتاب الجمل في النحو، ص: 153-154.

(17) الجمل في النحو، ص: 281.

(18) الكتاب، ص: 424/4.

(19) نفسه، ص: 483/4.

(20) نفسه، ص: 425/4-427 و 483.

(21) نفسه، ص: 484/4.

(22) نفسه، ص: 409/4.

(23) ينظر: معاني القرآن، ص: 169/1 و 171 و 323/2 و 452. والمنصّف، ص: 217/1 و 240 و 175/2.

(24) معاني القرآن، ص: 267/3.

(25) ينظر: المقتضب، ص: 62/1 و 246.

(26) الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 212.

(27) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وفي علم اللّغة، ص: 283 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 294.

(28) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 148.

(29) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 292.

(30) معاني القرآن للأخفش، ص: 267/3، والدّويّــــة والدّاوية الفلاة. ينظر: القاموس المحيط مادة (دوو)، ص: 1685/2.

(31) كتاب القلب والإبدال لابن السكيب، ص: 26. والذّم والذام: العيب.

(32) الكتاب، ص: 424/4 وكتاب القلب والإبدال، ص: 59، وتسرى في السّرّيّة أي الإخفاء. وينظر: القاموس المحيط مادة (سرر)، ص: 572/1 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 250.

(33) كتاب القلب والإبدال، ص: 135، والتصدّد: التعرض فأبدلت الدّال ياء هروبا من ثقل المتماثلين، ينظر: المقرب، ص: 171/2 والقاموس المحيط مادة (صدد)، ص: 427/1.

(34) المدخل إلى تقويم اللّسان، ص: 62، والضرّة والضارة إحدى زوجتي أو زوجات الرجل ينظر: القاموس المحيط مادة (ضرر)، ص: 1/ 601، والمعجم الوسيط، ص: 538/1.

(35) الجمل في النحو للخليل، ص: 153 والقلب والإبدال لابن السكيب، ص: 13، ويورد الخليل ههنا قول العجّاج شاهدا على هذا الاستخدام، فيقول: "قال العجّاج: تقضّى البازي، إذا البازي كسرْ والملاحظ في هذه الكلمة استقال الشاعر اللفظ بثلاث ضاءات متتابعة، فآثر إبدال الأخيرة منها ألفا تخفيفا من مؤونة النّطق بثلاثة أصوات من جنس واحد. ينظر: في الأصوات اللّغويّة، ص: 284.

(36) معاني القرآن للفراء، ص: 267/3 والقلب والإبدال لابن السكيب، ص: 135. وتلعى من اللّعاع، وهو الكلأ الخفيف رعي أو لم يرع. ينظر: القاموس المحيط مادة (لعع)، ص: 1019/2.

(37) الجمل في النحو للخليل، ص: 281 ومطّ الشيء ومطّطه فتمطّط أي مدّده، ومنه قوله تعالى: **(ثمّ ذهب إلى أهله يتمطّى)** الآية 33 من القيامة، ينظر: كذلك اللّسان مادة (مطط)، ص: 404/7.

(38) المدخل إلى تقويم اللّسان، ص: 42 جاء في القاموس المحيط عاور المكاييل، وعوّرها قدّرها كعايرها وعيّرها. ينظر: مادة (عور)، ص: 624/1 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: لرمضان عبد التواب، ص: 39.

(39) معاني القرآن للفراء، ص/ 13/2.

(40) الكتاب، ص: 336/4.

(41) معاني القرآن، ص: 267/3 والخصائص، ص: 18/3 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 249 والدّيباج ضرب من الثياب سداه ولحمته حرير، وهو فارسي معرّب ينظر: اللّسان، ص: (دبج).

(42) الخصائص، ص: 18/3 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 40/1 والديماس: الكنّ، وهو كل ما يرد الحرّ والبرد من الأبنية والغيران ونحوها، قال تعالى: **(والله جَعَلَ لَكُمْ مما خَلَقَ ظِلالاً وجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أكْناناً)**، الآية 81 من النحل، ينظر: القاموس المحيط مادة (دمس)، ص: 750/1 والمعجم الوسيط، ص: 296/1 و 802/2.

(43) ينظر: معانــــي القرآن للفراء، ص: 267/3 والمقتضب، ص: 246/1 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 252

(44) الكتاب، ص: 368/4-369 ومعاني القرآن للفراء، ص: 267/3 والخصائص، ص: 18/3.

(45) ينظر: اللّسان مادة (رزز)، ص: 425/5 والقاموس المحيط، ص: 705/1.

(46) ينظر: القاموس المحيط مادة (زرر)، والزير رجل يحب محادثة النساء ومجالستهن بشرا أو بغيره.

(47) شرح الملوكي في التصريف، ص: 249 والشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه، ينظر القاموس المحيط مادة (شرز)، ص: 708/1.

(48) الكتاب، ص: 369/4 ومعاني القراء، ص: 267/3 والمقتضب، ص: 264/1 والخصائص، ص: 18/3 .والقيراط والقرّاط: وزن يختلف من بلد إلى آخر. ينظر: القاموس المحيط مادة (قرط)، ص: 919/1.

(49) شرح الملوكي في التصريف، ص: 241.

(50) الكتاب، ص: 393/4.

(51) معاني القرآن، ص: 267/3.

(52) المقتضب، ص: 246/1.

(53) الكتاب، ص: 424/4.

(54) نفسه، ص: 481/4.

(55) القاموس المحيط مادة (حبب)، ص: 137/1-138، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 213.

(56) اللّسان مادة (عسس)، ص: 139/6، والقاموس المحيط، ص: 764/1-765، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 213. والعسّ والعوس: الطّوفان بالليل.

(57) اللّسان مادة (عشش)، ص: 316/6 و القاموس المحيط، ص:814/1-815 و التطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39.

(58) التطـــــوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39 نقلاً عن المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان، ص: 63.

(59) معاني القرآن للفرّاء، ص: 267/3 و القاموس المحيط مدة (شبب)، ص:180/1.

(60) ينظر: الكتاب، ص: 417/4 و الخصائص، ص: 18/3 و في الأصوات العربيّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، ص: 284.

(61) حروف تشبه الحـــــركات، مقـــــال نشره الدكتور إبراهيم أنيس في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة القاهرة، ص: 13/16.

(62) ينظر: المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 23-24.

(63) ينظر: بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1973، ص: 563/1-566.

(64) دراسة إحصائيّة لجذور معجم الصّحاح باستخدام الكومبيوتر، علي حلمي موسى،الهيئة المصرية العامة للكتاب1978، د.ط، ص: 25-28 و ينظر: لحن العامة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 260.

(65) ينظر: الكتاب، ص: 430/3 و 247/4. واللّدد والألندد: شدّة الخصام، وهو أيضاً الطويل الأحدع من الإبل. ينظر: القاموس المحيط مادة (لدد)، ص: 458/1.

(66) هذا المثال نقله الجوهريّ منسوبًا إلى سيبويه. ينظر: الصّحاح مادة (عرد)، ووتر عُـــرُند: أي صلب. ينظر: القاموس المحيط، مادة (عرد)، ص: 434/1.

(67) ينظر: الكتاب، ص: 432/3 و الإبدال لأبي الطيّب اللّغويّ، تحقيق عز الدين التّنوخي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق سوريا 1961، ص: 93/2. والذّرنوح و الذّروح: دويبة حمراء منقّطة بسواد تطير، وهي من السّموم. ينظر القاموس المحيط، مادة (ذرح) ص: 331/1.

(68) ينظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1982، ص: 116 والفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة صبحي التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1985، ص: 138. والإجّانة، والإنجانة: إناء تغسل فيه الثياب. ينظر: القاموس المحيط مادة (أجن)، ص: 1545/2 والمعجم الوسيط، ص: 7/1. والإجّاص والإنجاص، شجر من الفصيلة الوردية ثمره حلو لذيذ يطلق في بلاد الشام وسيناء على المشمش والكمثرى. ينظر: القاموس المحيط، مادة (أجص)، ص:832/1، والمعجم الوسيط، ص: 7/1. والأترجّ والأترنج: شجر ناعم الأغصان والأوراق والثمر، ثمره كاللّيمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، قشره في الثياب يمنع السّوس ينظر: القاموس المحيط مادة (ترج)، ص: 285/1 والمعجم الوسيط، ص: 1/4.

(69) هذه الكلمة ذكرها الجوهري نقلا عن الفرّاء، ينظر: الصحاح مادة (جلط)، وجلّط رأسه وجلمطه: حلقه. ينظر: القاموس المحيط أيضا، ص: 894/1.

(70) ينظر: الصحاح مادة (فطّح) ورأس مفلطح ومفطّح ومفرطح: عريض ينظر: القاموس المحيط، ص: 351/1. وتثقيف اللّسان، ص: 85.

(71) الصحاح مادة (طرح) وطرّح البناء وطرمحه طوّله. وينظر أيضا: القاموس المحيط، ص: 349/1.

(72) ينظر: الصحاح مادة (حدق) وحدّق حدلق: أمعن النظر، ينظر كذلك: المعجم الوسيط، ص: 161/1.

(73) ينظر: الإبدال لأبي الطيب اللّغويّ، ص: 93/2 والخدنّق والخدرنق الذكر من العناكب أو العظيم منها. ينظر: القاموس المحيط، ص: 1166/2

(74) ينظر: المقاييس مادة (فقع)، ص: 513/4 والقاموس المحيط، ص: 1001/2.

(75) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ص: 619-622 ولحن العامّة في ضوء الـدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 261 والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 222.

(76) الكتاب، ص: 483/4.

(77) ينظر: العين، ص: 53/1 ومقدمة التهذيب، ص: 60.

(78) الكتاب، ص: 481/4-482.

(79) نفسه، ص: 239/4 والقلب والإبدال لابن سكيب، ص: 63، والإبدال لأبي الطّيب اللّغويّ، ص: 149/1.

(80) الخصائص، ص: 315/2-316.

(81) سرّ صناعة الإعراب، ص: 26/1-27.

(82) شرح الملوكي في التصريف، ص: 271-272.

(83) السّيرافي النحوي، ص: 573.

(84) الكتاب، ص: 481/4.

(85) نفسه، ص: 484/4.

(86) الآية 11 من المرسلات. وينظر في هذه الأمثلة الكتاب، ص: 237/4-238 والسّيرافي النحوي، ص: 565 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270.

(87) الكتاب، ص: 237/4 و 465/3 والقلب والإبدال، ص: 57 والسّيرافي النحوي، ص: 565 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270-271 والإبدال في اللّغة العربيّة، ص: 43-44.

(88) السّيرافي النحوي، ص: 573.

(89) الكتاب، ص: 350/3 والممتع في التصريف، ص: 327/1 والإبدال في اللّغة العربيّة، ص: 45.

(90) ينظر: الكتاب، ص: 466/3.

(91) في الأصوات اللّغويّة، ص: 289.

(92) الأشباه والنظائر، ص: 45/1 واللّسان، ص: 428/15.

(93) الأشباه والنظائر، ص: 45/1.

(94) الكتاب، ص: 551/3.

(95) في الأصوات اللّغويّة، ص: 285.

(96) الكتاب، ص: 339/3 وينظر أيضا: الأشباه والنظائر، ص: 43/1-44.

(97) اللّغة، ص: 91 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 44 وفي الأصوات اللّغويّة، ص: 285 والصّوتيّات لبرتيل مالمبرج، ص: 120 وما بعدها وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 149.

(98) اللّغة، ص: 91.

(99) الكتاب، ص: 483/4.

(100) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 294 وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 148-149.

(101) الأصوات اللّغويّة، ص: 214.

(102) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331.

(103) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمان السيد، ط1، مطبعة سـيل العرب، مصـر، د.ت، ص: 65/1.

(104) ديوان رؤبة، ص: 187 وينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: 176.

(105) ينظر: اللّسان مادة (شتت)، ص: 355/2 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 42.

(106) الكتاب، ص: 17/1-18.

(107) نفسه، ص: 509/3.

(108) الآية 23 من الكهف.

(109) الآية 32 من يوسف.

(110) الكتاب، ص: 520/3.

(111) الآية 119 من النساء.

(112) الكتاب، ص: 522/3-523.

(113) الآية 89 من يوسف.

(114) الكتاب، ص: 526/3.

(115) نفسه، ص: 526/3-527.

(116) ينظر: العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش ، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق ش م م، 1983 ، ص: 48.

(117) الخصائص، ص: 384/1.

(118) العين، ص: 174/1.

(119) الخصائص، ص: 304/3.

(120) شرح الملوكي في التصريف، ص: 190.

(121) علم الصرف الصّوتيّ، ص: 149.

(122) الآية 30 من فصّلت.

(123) الآية 16 من السّجدة.

(124) الآية 4 من القدر.

(125) الآية 143 من آل عمران.

(126) الكتاب، ص: 476/4.

(127) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فواد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت، د.ط، ص: 272.

(128) الآية 8 من الملك.

(129) الآية 10 من عبس.

(130) الآية 14 من الليل.

(131) ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 45.

(132) ينظر: الكتاب، ص: 421/4-422 والمقتضب، ص: 245/1 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 40/1.

(133) الكتاب، ص: 482/4.

(134) ينظر: الكتاب، ص: 366/4 والمقتضب، ص: 124/1 والممتع في التصريف، ص: 661/2 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 1/ 40.

(135) الكتاب، ص: 339/3.

(136) نفسه، ص: 416/4-417.

(137) ينظر: الأصوات اللّغويّة، ص: 287.

(138) ينظر: فقه اللّغات الساميّة، ص: 78 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 43 والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 297.

(139) الكتاب، ص: 195/4.

(140) المقتضب، ص: 36/1.

(141) الكتاب، ص: 189/4-195 والمقتضب، ص: 264/1.

(142) الكتاب، ص: 195/4 والمقتضب، ص: 164/1.

(143) المقتضب، ص: 37/1.

(144) الآية 111 من الأعراف وينظر: الكتاب، ص: 192/4.

(145) الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 294.

(146) الكتاب، ص: 189/4.

(147) المقتضب، ص: 266/1.

(148) الآية 106 من الإسراء.

(149) الآية 30 من الحاقة والكتاب، ص: 189/4-190 وينظر: المقتضب، ص: 37/1 و 264.

(150) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 264-265.